الصناديق الوقفية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - تجارب دولية

Endowment Funds and Their Role in Achieving Sustainable Development

International experiences

د، سايحي الخامسة، جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر ، (مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر- بسكرة)
د، طويل حدة، المركز الجامعي، ميلة- الجزائر، (مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال،جامعة محمد خيضر- بسكرة)
د، رحال إيمان، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر ، (مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الصناديق الوقفية والتنمية المستدامة، وكذا إبراز الدور الذي تقوم به الصناديق الوقفية من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة، فالوقف يعتبر من أهم الركائز ا الأساسية لعملية التنمية المستدامة، باعتباره أداة تنموية تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، وتم تفعيل دور الوقف في عدة جوانب أهمها الصناديق الوقفية من خلال كيفية محافظة هذه الصناديق على أموال الوقف وتنميتها لضمان استمرارية دورها التنموي، وتوجيه استخدام موارد الصناديق الوقفية في المجالات التي تخدم التنمية المستدامة، وقد تبين أن الصناديق الوقفية ساهمت في دعم التنمية المستدامة في كل من ماليزيا والكويت، وبالتالي يمكن لباقي الدول الإسلامية تبني هذه التجارب والاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: الصناديق الوقفية، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة - تجارب دول.

Abstract

This study aims to clarify the concepts related to both endowment funds and sustainable development, as well as to highlight the role of the endowment funds so as to achieve a comprehensive sustainable development. Endowment is one of the most fundamental pillars of the sustainable development processes it is a development tool that contributes in achieving social solidarity and economic balance. The endowment role has been activated in several aspects, the most important of which are the endowment funds through the way these funds maintain and develop endowment funds to ensure the continuity of their developmental role, and directing the use of endowment funds in areas that serve sustainable development. It has been concluded that the endowment funds contributed to supporting sustainable development in Malaysia and Kuwait. Therefore, the rest of the Islamic countries can adopt these experiences and benefit from them.

Keywords: Endowment funds, sustainable development, Dimensions of sustainable development – Countries' experiences.

ISBN: 978-9931-9684-0-5

1. مقدمة:

نظام الوقف من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية، وظلت هذه المؤسسة في ظل الحضارة الإسلامية تجسيدا حيا للسماحة والعطاء والتضامن والتكافل، غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها والدعوة والجهاد في سبيل الله، والمدارس ودور العلم والمكتبات.

وفي ظل الدور الذي تلعبه الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي، ومع التأكيد على الأخذ بأهداف التنمية المستدامة في الكثير من الخطط التنموية للبلدان، تبدو أهمية تفعيل صناديق الوقف أمرا ضروري مع حركة الاقتصاد بما يفيد الأمة الإسلامية في حاضرها ومستقبلها نظرا لتطور وتجدد حاجات المجتمعات.

وتختص هذه الدراسة في توضيح مفهوم الصناديق الوقفية وإظهار دورها في مختلف جوانب التنمية المستدامة، ولذلك لا بد من الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين مفهوم الصناديق الوقفية كمفهوم إسلامي راسخ الجذور، وبين مفهوم التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي حصل ببروز تجارب جديدة في المجال الوقفي في العديد من الدول الإسلامية كتجربة الكويت وماليزيا في مجال الصناديق الوقفية.

1.1. إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للصناديق الوقفية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الصناديق الوقفية و ما هي أهدافها ومصادرها ؟
- ما هي التنمية المستدامة وأبعادها وما علاقتها بالصناديق الوقفية؟

2.1. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في :

- إحياء سنة الوقف ونشرها وتفعيل دوره التنموي.
- وجود بدائل للتمويل التقليدي تمارس دورها في الاستثمار والتنمية كالصناديق الوقفية.
- الدور الذي يمكن أن تساهم به الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

3.1. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- إبراز إحدى الصيغ المبتكرة للعمل الوقفي والتي تتمثل في الصناديق الوقفية.
- إبراز أثر الصناديق الوقفية في التنمية المستدامة.
- دراسة تجربتي ماليزيا والكويت في مجال الصناديق الوقفية لدعم وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة.

2. الإطار المفاهيمي للصناديق الوقفية:

1.2 تعريف الصناديق الوقفية:

تعرف الصناديق الوقفية بأنها عبارة عن أوعية تتجمع فيها الأموال المخصصة للوقف دون النظر إلى مقدار قيمتها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ويتم تجميعها عن طريق التبرعات ومن ثم استثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقا، والتي تم التبرع لصالحها. (العبيدي، 2011، صفحة 123)

ISBN: 978-9931-9684-0-5

وتعرف الصناديق الوقفية بأنها ذلك القالب التنظيمي الذي تنشئه الدولة أو الأمانة العامة للأوقاف، أو دائرة الأوقاف، وفقا للنظم المعتمدة، لتنفيذ أهداف محددة، والقيام بمشروعات تنموية في مجال محدد، أو بمجالات مختلفة، تحقيقا لأغراض الواقفين، وتلبية لشروطهم. (بن عبد العزيز الحداد، 2014، صفحة 171)

كما تعرف الصناديق الوقفية بأنها أداة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين بغرض استخدامها في الصالح العام كبناء بعض المرافق أو شق طريق أو تمويل طلبة العلم أو غير ذلك مما يندرج ضمن الصالح العام، وبذلك فإن الأمر هنا يتعلق بوقف نقدي وبميزانية تتضمن موارد واستخدامات، غير أن الطابع النقدي للصندوق لا يمنع من امتلاك الصندوق للأصول الاستثمارية العينية كالأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات المختلفة. (رحيم و زنكري، 2013، الصفحات 5- 8)

على ضوء ما سبق يمكن القول بأن الصناديق الوقفية هي مؤسسة تنظيمية تعمل على تعبئة وتوجيه أموال الوقف لمجالات تخدم التنمية الشاملة المستدامة في المجتمع، وإيجاد القنوات لصرفها ضمن إطار يسمح بمشاركة جميع أفراد المجتمع في العملية الوقفية والتنموية.

2.2 أهداف الصناديق الوقفية:

تتلخص أهداف الصناديق الوقفية فيما يلي: (بن عيسى و عباسي، 2018، الصفحات 138- 139)

- إحياء سنة الوقف بتجديد الدعوة إليه من خلال مشاريع ذات أبعاد تنموية واستثمارية تكون قريبة من نفوس الناس، وقادرة على تلبية رغباتهم وحاجاتهم.
- تجديد الدور التنموي للوقف في إطار تنظيمي يحقق التكامل بين مشاريع الوقف ويراعي الأولويات وينسق بينها.
- تطوير العمل الخيري من خلال طرح نماذج جديدة يحتذى بها.
- تلبية حاجات المجتمع في المجالات غير المدعومة بالشكل المناسب.
- تكوين المشاركة الشعبية في الدعوة إلى الوقف وإنشائه وإدارة مشاريعه.
- منح العمل الوقفي مرونة من خلال مجموعة قواعد تحقق الانضباط وتضمن في الوقف ذاته تدفق العمل وانسيابه.
- تلبية رغبات الناس المختلفة في توجيه تبرعاتهم نحو مجالات تهمهم، والسعي لتأمينها وتطويرها وتنميتها.

3.2 أنواع الصناديق الوقفية:

يمكن تحديد أنواع الصناديق الوقفية حسب اعتبارين هما: (لخضاري و بن حبيبة، 2019، صفحة 87)

1.3.2 حسب الغرض الذي أنشأ له الصندوق: حيث تنقسم الصناديق الوقفية حسب هذا المعيار إلى صناديق وقفية وحيدة الغرض وصناديق وقفية متعددة الغرض:

- ✓ الصناديق الوقفية وحيدة الغرض: حيث يتم إنشاء صندوق وقفي لكل غرض معين، يخصص ريعه للإنفاق على الأغراض الخاصة بذلك الصندوق مثل: صندوق التعليم، صندوق لمحاربة البطالة..... الخ.
- ✓ الصناديق الوقفية متعدد الغرض: وهنا يكون الصندوق الوقفي مشترك مثال ذلك: إنشاء صندوق للتنمية العلمية والتكنولوجية.

2.3.2 حسب عدد الواقفين المشاركين في الصندوق: وهنا تنقسم الصناديق إلى صناديق وقفية مغلقة وصناديق وقفية مفتوحة:

- ✓ الصناديق الوقفية المغلقة: وهي الصناديق الوقفية التي يكون فيها الواقف شخصا واحدا، كأن يوقف شخص ما مبلغ من ماله الخاص في صندوق من أجل تحقيق غرض معين يحدده الواقف.

ISBN 978-9931-9684-0-5

✓ الصناديق الوقفية المفتوحة: وهي الصناديق التي تسمح لجميع شرائح المجتمع للمساهمة فيها.

4.2 المتطلبات التنظيمية للصناديق الوقفية:

إن الانتفاع بفكرة الصناديق الوقفية يحتاج إلى وجود نظام قادر على حماية الأوقاف النقدية، وإحكام الرقابة عليها وتنظيم عمل نظار الوقف واستيعاب المستجدات الحديثة في الإدارة والقانون، ويتحقق ذلك من خلال: (مفتاح و خضراوي، 2015، صفحة 08)

- **وجود نظام يسمح بتسجيل صناديق الوقف:** إن صناديق الوقف، والأوقاف النقدية تحتاج إلى نظام خاص بها يبين طرق تسجيلها والهيكل الإداري المطلوب لهذا التسجيل وتوثيق جهة الانتفاع بها، وتحديد المتطلبات التنظيمية لأغراض الرقابة، ويجب أن يتضمن النظام نصوصا تتعلق بتحديد جهة التسجيل، وجهة الرقابة وكيف يتكون مجلس إدارة الوقف وطريقة اختيار أعضائه والميزانيات السنوية والتدقيق المحاسبي والمراجعة.....الخ.

- **وجود نظام للنظارة على الوقف:** درج الناس على أن الناظر على الوقف شخص طبيعي يوليه الواقف هذه المهمة، يقوم بها تحت إشراف القاضي، فصناديق الوقف تحتاج إلى ولاية شخصية اعتبارية كالمؤسسات المالية مما يحقق لها الاستمرار والاستقرار، وقد تقبل الفقهاء المعاصرون الشخصية الاعتبارية المتمثلة في الشركات المساهمة وغيرها وأضفوا عليها الأهلية للتصرف بما يشبه الشخصية الطبيعية، ويمكن أن تنشأ هذه الشخصية الاعتبارية لغرض إدارة الوقف والنظارة له وتختص بذلك وربما جعلت النظارة لأحد المؤسسات التي تتولى استثمار الأموال وتوجيه الريع إلى جهة الانتفاع، ويحتاج هذا إلى نظام خاص يصدر لهذا الغرض.

- **تطوير طرق الرقابة على الوقف:** تحتاج الصناديق الوقفية إلى إحكام الرقابة على عمل هذا النوع من الأوقاف وإنشاء جهة مركزية مهمتها الأساسية الرقابة الصارمة على هذه الصناديق، فهذه الصناديق هي مؤسسات مالية تشبه المصارف وشركات المال في نظام الرقابة عليها لذلك فهي تحتاج هيكلا شبيها بالمصرف المركزي الذي يشرف على القطاع المصرفي.

5.2 مصادر الصناديق الوقفية:

إن مصادر الصناديق الوقفية يمكن إيجازها في النقاط التالية: (بوثلجة و بن النية، 2015، صفحة 11)

- التبرعات التي يقدمها الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال بالإضافة إلى تبرعات المؤسسات والشركات من القطاع العام والخاص.
- المساهمات التي تقدمها الدولة سواء من خزينتها أو عن طريق ضريبة أو طابع توجهه للصناديق الوقفية.
- ريع الصناديق الوقفية.
- ريع الاستثمار الوقفي التي تحصل عليها الصناديق من خلال استغلال الوقف.
- المشاركات التي تقدمها مؤسسات الوقف الإسلامي كوزارة الأوقاف والأمانة العامة للأوقاف.
- الهبات والتبرعات والإعانات التي تتفق وطبيعة الوقف وأهداف وسياسات الصندوق.

ISBN: 978-9931-9684-0-5

6.2 الإمكانات التي تقدمها الصناديق الوقفية:

تتمثل هذه الإمكانات فيما يلي: (مفتاح و خضراوي، 2015، صفحة 07)

- **تهيئة الفرص لجمهور المسلمين للوقف:** معلوم أن السواد الأعظم من أفراد المجتمع الإسلامي المعاصر هم من الموظفين ومن صغار التجار ولا يتوافر على هؤلاء الأموال الكثيرة والثروة التي تمكنهم من إنشاء الأوقاف المستقلة مثل المدارس والمستشفيات والمعاهد.....الخ، فلا بد أن يتهيأ الوقف بطريقة يمكن لهم من جهة المساهمة بمبالغ قليلة تجتمع لتصبح كبيرة مؤثرة، ومن جهة أخرى أن يساهموا مساهمات مستمرة عبر الزمن ومنتظمة كإنتظام دخولهم من وظائفهم وأعمالهم.

- **إحكام الرقابة على الأوقاف:** إن صيغة الصناديق الوقفية تمكن من إحكام الرقابة الشعبية والحكومية على الأوقاف، ذلك أن المراجعة المحاسبية وطرائق الضبط في الأعمال المالية والمصرفية قد تطورت تطورا عظيما في الزمن الحديث يمكن أن يستفاد من هذه الناحية، كما أن القوانين المنظمة لعمل المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار والمؤسسات العامة المشرفة على نشاطاتها يمكن أن تكون نموذجا يستفاد منه، ومعلوم أن ضعف الرقابة العامة وانعدامها أحيانا كان هو السبب الأهم لتدهور مؤسسة الوقف ولإساءة استخدامها من قبل النظار وسواهم والاستيلاء عليها وضياعها، والرقابة على الأوقاف في صيغتها القديمة تحتاج إلى تطوير، لأنها بالغة الصعوبة ومرتفعة التكاليف إذا طبقت في الواقع، ولذلك تمثل فكرة الصناديق الوقفية نقلة نوعية في تطور الوقف.

- **النهوض بحاجات المجتمع:** ليس للوقف غرض محدد بل هو جائز في كل مالا معصية فيه، يجوز الوقف على جميع أفراد المجتمع، وتاريخ المسلمين يزخر بأنواع الأوقاف التي كانت شاملة لكل غرض نافع مفيد، واليوم تمس حاجات المسلمين إلى نشاطات تعد من الحاجات الأساسية للمجتمعات المعاصرة والتي يمكن أن يقوم الوقف بتوفيرها.

3. المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة:

1.3 تعريف التنمية المستدامة:

هناك عدة تعاريف للتنمية المستدامة نذكر منها:

- تعرف التنمية المستدامة بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للإنتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل بإستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن. (أبو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 81)

- وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة ا أجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة. (فلاح، 2016، صفحة 56)

- وتعرف التنمية المستدامة أيضا بأنه الاستعمال الفعال لجميع المصادر البيئية الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل. (هرموش، 2010، صفحة 37)

- كما تعرف التنمية المستدامة بأنها تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاث: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية. (أبو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 81)

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن البقاء للأجيال الحاضرة دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة فهي تركز بالأساس على العنصر البشري وتسعى إلى تحقيق الرفاه الدائم والمستمر له.

ISBN 978-9931-9684-0-5

2.3 خصائص التنمية المستدامة:

يمكن تحديد خصائص التنمية المستدامة فيما يلي: (أبو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 84)

- تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المتجمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.
- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان.
- تعتبر البعد الزمني أساسي فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

3.3 أهداف التنمية المستدامة:

لقد حددت الأهداف العامة للتنمية المستدامة كما يلي: (كافي، 2014، الصفحات 75- 76)

- ترشيد إدارة واستخدام الموارد الوطنية والطبيعية.
- الاستفادة قدر الإمكان من تجارب البلدان المتقدمة صناعيا.
- تعميم استخدام التخطيط الإقليمي على كافة المستويات وعلى كافة مراحل التخطيط.
- التركيز على إعلام الجماهير بطبيعة التحديات التي تواجهها.
- تقديم المساعدة إلى من هم أشد الناس فقرا.
- التنمية في إطار الاعتماد على الذات داخل الحدود الوطنية أو المحلية وفي القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية.
- التنمية التي تحافظ على البيئة والتي تحقق معدلات إنتاجية وربحية ثابتة قدر الإمكان على المدى الطويل.
- التركيز على العنصر البشري ودوره في تحقيق كل ما تقدم من أهداف.

4.3 أبعاد التنمية المستدامة:

الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها لإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد مهمة وهي:

1.4.3 البعد الاقتصادي والمالي:

إن النمو المستدام لا يقاس بمعايير مادية فقط، بل إن له جوانب مادية وجوانب نوعية ويجب الإهتمام بالجوانب النوعية أكثر من الكمية لكي يحقق مفهوم الاستدامة، حيث يجب ألا يقوم النمو المادي على حساب تدمير البيئة ومواردها، وأن يكون مقترنا بإنشاء المزيد من فرص العمل وبما لا يؤدي إلى تركيز الثروة في فئة وإفقار غالبية شرائح المجتمع، كما يجب أن يقوم ذلك النمو على قدرات البشر ومهاراتهم من قيامه على تكثيف استخدام الطاقة والمواد الخام. (الترهوني، 2008، صفحة 64)

2.4.3 البعد الاجتماعي:

يتضمن هذا البعد العمل على تحسين نوعية وحياة وتوفير فرص العمل وسيادة قيم العدل والمساواة بين السكان مع التركيز بصفة عامة على الجماعات المحرومة أو المهمشة يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار

ISBN: 978-9931-9684-0-5

في رأس المال البشري خاصة في الدول النامية حيث الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية، وزيادة معارف ومهارات البشر لمساعدتهم على تحسين أدائهم في العمل والإنتاج.

كما يتضمن هذا البعد العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان حتى لا يحد التزايد من جهود التنمية بالإضافة للاهتمام بتوزيع السكان بإنشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية النشطة لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى تقليص الآثار البيئية للتحضر، كما ينطوي البعد الاجتماعي على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بمحاربة الجوع والارتقاء بمستوى الخدمات وإعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وحماية التنوع الثقافي، والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات وعدم التضحية بالأجيال القادمة في سبيل إشباع احتياجات ومواجهة مشكلات الجيل الحالي.

3.4.3 البعد البيئي:

ويعني هذا البعد أن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة وتدعم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبية التي تحدث خللا في التوازن البيئي ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة، حتى لا يؤثر ذلك على مستقبل التنمية في المجتمع كما يعني هذا البعد الاهتمام بحماية وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود، واتخاذ ا الإجراءات الكفيلة بعدم إتلاف التربة أو تدمير الغطاء النباتي واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الإنتاج، وصيانة المياه خاصة في المناطق التي تقل فيها إمدادات المياه، بالإضافة إلى حماية المناخ من الاحتباس الحراري وعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون من شأنه إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة، وكذلك ضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع مع الإقلال من النفايات بإعادة استخدام الموارد مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الإنتاج والاستهلاك والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع في المحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها.

4.4.3 البعد التكنولوجي أو التقني:

يعني هذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لها نفايات بسيطة أو التي ليس لها نفايات واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة أو الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والغاز الطبيعي خاصة في الصناعة والمنازل، كما يعني ذلك ضرورة فرض النصوص القانونية الخاصة بعقوبات لمستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتى لا يكون هناك مزيد من التدهور في نوعية البيئة، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، كما يتضمن ذلك ضرورة الاهتمام باستخدام المحروقات وطرح نفاياتها داخل البيئة بطريقة لا تضر البيئة، إلى جانب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انبعاث الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر. (أبو النصر و مدحت محمد، 2017، الصفحات 104- 106)

4. العلاقة بين الصناديق الوقفية والتنمية المستدامة:

تعتبر الصناديق الوقفية من الأفكار المبتكرة في تجميع أموال الأوقاف وتنظيمها والمحافظة عليها، من خلال حسن إدارة أموال الصندوق، ويمكن للصناديق الوقفية أن تكون آلية للنهوض بدور الوقف في التنمية المستدامة.

ISBN 978-9931-9684-0-5

1.4 ركائز التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي:

إن التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي تنمية شاملة متوازنة ترتكز على مبدأ العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي بحيث أنها نابعة من الإنسان نفسه بإعتباره مستخلفا في هذه الأرض، ولذا وجب عليه المحافظة عليها وينمي بيئته اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا في إطار أبعاده الروحية والأخلاقية والحضارية، وبالتالي فإنها تقوم على مجموعة من الركائز الضرورية لضمان تحقيقها واستدامتها، وأهم هذه الركائز ما يلي: (جعفر، 2014، الصفحات 60-61)

1.1.4 الارتقاء بالتنمية واستدامتها إلى مرتبة العبادة:

إن الإسلام لم يكتف بالحث على العمل والإنتاج، بل اعتبر العمل في ذاته عبادة، لذلك فإن تحقيق التنمية واستدامتها في الفكر الإسلامي هو فريضة وعبادة، وإن الأخذ بأسباب التنمية المستدامة في مختلف صورها لتعمير الدنيا، يرجع إلى الفرد المسلم ومدى تقربه من الله تعالى والعمل في خدمة المجتمع وفق الضوابط الشرعية.

2.1.4 عمارة الأرض:

تتمثل عمارة الأرض في الإسلام في كل الوسائل التي يمكن من خلالها إحداث مختلف أنواع التنمية، سواء كانت اقتصادية، صناعية، زراعية، صحية أو روحية، كما أن عمارة الأرض تمثل الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة، فضلا عن كونها غاية دينية ومقصدا شرعيا.

3.1.4 الاهتمام بالإنسان:

لقد اهتم الفكر الإسلامي بالإنسان واعتبره ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، والمستفيد الأول من عوائدها، فالإنسان هو أساس برنامج التنمية وغايتها والقائم بها، لذلك وجب الاهتمام به وبتنمية قدراته باعتباره أهم عنصر من عناصر البيئة.

4.1.4 الالتزام بأولويات التنمية ومعالجة معوقاتها:

إن من أهم ضمانات تحقيق التنمية في الفكر الإسلامي ودوام استمراريتها، هي تقديم الضروريات على الحاجيات وتقديم الحاجيات على التحسينات، حتى إن الضروريات ليست في مرتبة واحدة بل يجب مراعاة الضروري الأهم، وبالمثل الحاجيات والتحسينات.

2.4 مكامن التوافق بين الوقف والتنمية المستدامة:

هناك تطابق بين الأهداف الأساسية للوقف والتنمية المستدامة، كما هو موضح فيما يلي: (علام و العمري، 2018، صفحة 111)

- **نظرة الإسلام للتنمية:** وتعتمد على الجوانب المادية والمعنوية للإنسان، فأساس التنمية صادر من الإنسان إيمانا بالله، وهكذا حال الوقف النابع من الإيمان بالله، أي أن التنمية المستدامة في الإسلام تقابل الوقف في هذا المعنى الدلالي.
- **الأخذ بعين الاعتبار الأجيال القادمة:** يعد الاهتمام بالأجيال القادمة الرابط الأساسي بين الوقف والتنمية المستدامة، فالوقف يضمن أن تظل الملاك الوقفية مستغلة فيما عينت له، لا تباع ولا تتلف تنتقل من جيل إلى آخر من خلال استثمار أمواله والمحافظة عليها.
- **القضاء على الفقر:** يعد القضاء على الفقر من أولويات التنمية المستدامة، والوقف يسعى للقضاء على الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء بالإضافة إلى تمويل الحاجات الأساسية لهم من طعام ومسكن وتعليم وغيرها، بالإضافة إلى إنشاء فرص العمل للفقراء.

ISBN: 978-9931-9684-0-5

- **حماية البيئة:** تهتم التنمية المستدامة بالمحافظة على البيئة وضمان السلامة البيئية، والوقف يجاري التنمية المستدامة في هذا الجانب من حيث اهتمامه بحماية البيئة، حيث يتغلغل الوقف في جوانب بيئية عدة، فقد أسهم الوقف في تحقيق التنمية المستدامة وفي المحافظة على البيئة وإحيائها.

- **الاهتمام بالبعد الاجتماعي والثقافي:** عن كلا من الوقف والتنمية المستدامة يهتم بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان مثل البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والإنساني، كتمويل المدارس ومراكز العلم.

3.4. دور الصناديق الوقفية في تدعيم أبعاد التنمية المستدامة:

1.3.4 دور الصناديق الوقفية في تدعيم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يظهر دور الصناديق الوقفية في تدعيم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال: (لخضاري و بن حبيبة، 2019، الصفحات 89- 90)

- **تشجيع حركة التجارة:** تساهم الصناديق الوقفية في تشجيع حركة التجارة من خلال شق الطرقات، ربط المدن وتزويدها بمختلف المرافق والخدمات وذلك يساهم في إنعاش التجارة الداخلية عن طريق الاستثمار العقاري في بناء الأسواق وتأجيرها.

- **دعم العملية الإنتاجية:** تعمل الصناديق الوقفية على استغلال الأصول والأموال الوقفية في مشاريع استثمارية انطلاقا من مبدأ تنمية المال الوقفي في حد ذاته وتمويله ذاتيا.

- **زيادة التراكم الرأسمالي:** تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تمويل ضخم تعجز الدول عن تغطية جميع نفقاته مما يتطلب إسهام الوقف في تمويل هذه التنمية من خلال محاربة الاكتناز الذي يعطل عنصر رأس المال في المشاركة في العملية التنموية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

- **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** نظرا لصعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل من المؤسسات المالية، يمكن للصناديق الوقفية أن تشكل موردا تمويليا لتلك المؤسسات باستخدام القرض الحسن أو التمويل بالصيغ المؤسسية.

2.3.4 دور الصناديق الوقفية في تدعيم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يمكن للصناديق الوقفية أن تلعب أدوارا بارزة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وفيما يلي نذكر أبرزها: (علام و العمري، 2018، الصفحات 115- 116)

أ. صندوق للتقليل من البطالة:

يتم ذلك م خلال إنشاء صندوق وقف، يتم من خلاله إصدار صكوك لجمع رأس المال وتستثمر حصيلة هذا الصندوق وفق أسلوبين هما:

- ✓ مساعدة الفقراء بمبالغ مالية لإنشاء مشاريع صغيرة، ويتم استرجاع المبالغ المقرضة على أقساط بنسب معينة للمقترض، وهذا من أجل المحافظة على رأس مال الصندوق من التضخم والاستهلاك، والديون المعدومة.
- ✓ مشاركة البطالين في إقامة مشاريع بنظام المشاركة أو المضاربة، والذي يقوم على المشاركة بالتمويل من طرف الصندوق، والعمل من طرف العاطل، والمشاركة في الأرباح التي تتحقق، ويتحمل الصندوق الخسارة إن كانت بدون تقصير من العاطل، حيث يتم تحقيق هدف مساعدة العاطل على إنشاء مشروع، وكذا الحفاظ على رأس مال الصندوق وزيادته، حيث تحقيق جزء من الربح للصندوق يسهم في إنفاقه على أوجه الخير المختلفة والمحددة في نشرة الاكتتاب.

ISBN 978-9931-9684-0-5

ويمكن الجمع بين الأسلوبين بالإقراض للعاطلين في أول المشروع، وعندما ينجح ويبدأ في التشغيل المربح تتحول العملية إلى مضاربة وفق ترتيب شرعي وقانوني معين.

ب. صندوق وقفي لرعاية الفقراء:

يتم ذلك من خلال طرح صكوك وقفية تستثمر حصيلتها في أحد أوجه الاستثمار المختلفة مثل: المساهمة في بعض المشروعات الناجحة، أو شراء عقارات أو أراض زراعية وتأجيرها، وقد يكون الصندوق يحتوي على تشكيلة من كل هذه الاستثمارات، مع مراعاة أن يغلب عليها جانب الاستثمار العقاري، مبانئ أو أراض للتأجير، لأن العائد فيها يكون معروفا ومحددا، ومن عائد هذه الاستثمارات يصرف للفقراء.

ج. صندوق للرعاية الاجتماعية:

وهذا يوجه إلى مكافحة الفقر، عن طريق توفير بعض الخدمات العامة لمن لا يمكنهم الحصول عليها من الدولة كالتعليم والصحة والمياه النقية والمساجد، ويمكن تطبيق ذلك بأسلوبين هما:

- ✓ إنشاء صندوق مفتوح يمكن أن يظل الاكتتاب في صكوكه الوقفية مستمرا لقبول أوقاف جديدة، وتستخدم الحصيلة في المساهمة أو الإنشاء الكامل أو التكملة لبعض المدارس والمستشفيات، والصيدليات، وإنشاء مراكز للإغاثة والطوارئ ومراكز لتطوير الأدوية، وإنشاء المكتبات العامة، ومراكز البحث العلمي....الخ.
- ✓ استثمار حصيلة الاكتتاب في مشروعات مربحة، والإنفاق من عائدها على الإنشاء والإسهام في هذه المرافق.

3.3.4 دور الصناديق الوقفية في تدعيم التنمية العلمية والصحية والبيئية:

أ. دور الصناديق الوقفية في تدعيم التنمية العلمية:

وذلك من خلال إنشاء مراكز التعليم والتكوين وإنشاء مشاريع تخدم التنمية العلمية مثل: مراكز محو الأمية والجامعات والمكتبات ورعاية الطلبة والأساتذة والباحثين، وكل ما من شأنه أن يساهم في ترقية التعليم، ويمكن تحقيق ذلك بأسلوبين هما:

- إنشاء صندوق مفتوح يمكن أن يظل الاكتتاب في صكوكه الوقفية مستمرا لقبول أوقاف جديدة وتستخدم الحصيلة في المساهمة أو تكملة بعض المؤسسات التعليمية والمكتبات ومراكز البحث العلمي.
- استثمار حصيلة الاكتتاب في مشروعات مربحة والإنفاق من عائداتها على الإنشاء والإسهام في هذه المرافق.

ب. دور الصناديق الوقفية في التنمية الصحية:

ويكون ذلك بإنشاء صناديق وقفية موجهة لخدمة التنمية الصحية، وتشرف على مشاريع مثل: إنشاء المستشفيات، رعاية مرضى الأمراض المزمنة، إقامة مراكز البحوث ودعم البحوث والباحثين في مجال الصحة.

ب. دور الصناديق الوقفية في التنمية البيئية:

وذلك من خلال إنشاء صناديق وقفية للتنمية البيئية تدعم المشاريع البيئية مثل: إنشاء المساحات الخضراء، حفر الآبار، رعاية الحيوانات من خلال المحميات الطبيعية، بالإضافة إلى دعم المشاريع التنموية الصديقة للبيئة. (لخضاري و بن حبيبة، 2019، صفحة 94)

5. تجارب دولية لإبراز دور صناديق الاستثمار الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة:

1.5 دور صندوق وقف الجامعة الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا:

قد سعت الدولة الماليزية إلى تطوير العمل الوقفي، وذلك من أجل دعم دوره في التنمية المستدامة على اعتبار أنه مؤسسة مالية إسلامية تملك من الموارد التمويلية ما يمكنها من دعم مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

ISBN: 978-9931-9684-0-5

والثقافية والدينية والتجربة التي قامت بها الجامعة الإسلامية الماليزية تتمثل في إنشاء صندوق وقفي خيري والوقوف على دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

أنشأت الجامعة الإسلامية بماليزيا صندوق الوقف الخيري كقسم من أقسام الجامعية، وهو عبارة عن وكيل قانوني يقوم من خلال نشاطات وفعاليات مختلفة بجمع التبرعات والمساعدات لحساب الصندوق الجامعي، ويعتبر هذا الصندوق أحد أكبر التطبيقات العملية للصناديق الوقفية العلمية، حيث يهتم بصرف ريع الصندوق على طلاب الجامعة المتفوقين وتحسين ظروف معيشتهم، وكذلك دعم البحوث التي يقدمونها، كما يهدف إلى تطوير الأنشطة الأكاديمية والعلمية وتوفير المنح والقروض، والحث على استلام الأموال الموقوفة من داخل ماليزيا وخارجها. (سالمي، 2017، صفحة 420)

1.1.5 الدور الاجتماعي للصندوق:

يتجلى هذا من خلال ما يلي:

- تطوير العملية التعليمية والثقافية والعلمية.
- محاربة البطالة من خلال توفير مناصب شغل للطلاب داخل وخارج الجامعة.
- ترسيخ قيم التكافل بين أفراد المجتمع من خلال برنامج كفالة.
- ترقية النشاطات الأكاديمية للجامعة من خلال دعم البحوث والإصدارات.

2.1.5 الدور التكافلي للصندوق:

يشمل دعم التعليم من خلال برنامج كفالة والذي يرسخ قيم التكافل بين أفراد المجتمع، برنامج كفالة يدعو الواقفين لرعاية والتكفل بتكاليف رعاية الطالب داخل الجامعة الماليزية وتم تقدير 350 رنجيت للطالب في السنة، وقد يتم دعم العديد من الطلبة خلال العام.

3.1.5 الدور التمويلي للصندوق:

يتجلى هذا الدور من خلال:

- تمويل التعليم الجامعي والطلبة.
- التخفيف من العبء على الإنفاق العام للدولة. (جعفر، 2014، صفحة 142)

2.5 دور صناديق الاستثمار الكويتية في تحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر تجربة الصناديق الوقفية من أبرز معالم التجربة الكويتية في مجال تفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف، فالصناديق الكويتية هي القناة لتكامل دور المجتمع مع الحكومة في تحقيق مشاركة المجتمع في إحياء الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي للوقف من خلال مشاريع وقفية تنموية تلبي حاجات الأفراد والمجتمع بصفة عامة، وتقوم آلية إدارة الصناديق الوقفية من خلال مجلس إدارة لكل صندوق وإدارة تنفيذية تتكون من رئيس مجلس الإدارة ومديرا تنفيذيا تعينه الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، يقوم كل صندوق بجذب الموارد الوقفية التي تشمل الهبات والوصايا والتبرعات وريع الأوقاف الجديدة وغيرها من المصادر.

إن الوقف على الصناديق المتخصصة هو وقف على أهداف وأغراض الصناديق، وقد أنشأت الأمانة العامة للأوقاف الكويتية عددا من الصناديق الوقفية ولكن تم تخفيضها إلى أربعة صناديق رئيسية هي:

- صندوق القرآن وعلومه.
- صندوق التنمية العلمية والاجتماعية.

ISBN 978-9931-9684-0-5

- صندوق رعاية المساجد.
- صندوق التنمية الصحية.

ومن جانب آخر تقدم التجربة الكويتية منتجا وقفيا آخر يطلق عليه: المشاريع الوقفية التي تغطي العديد من مجالات البر والإحسان والعمل الخيري ومنها:

- المشاريع الوقفية لرعاية الحرفيين والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.
- المشاريع الوقفية المتعلقة بثقافة الطفل ورعاية الأسرة.
- المشاريع الوقفية المتعلقة بالإبداع العلمي.

وتوضح حجة تأسيس هذه المشاريع الوقفية الأهداف والإطار العام ونظام إدارتها وتمويلها ومختلف الأوقاف التي تنشأ لصالح المشروع مستقبلا. (الأفندي، 2019، صفحة 196)

1.2.5 الدور الاجتماعي والثقافي للصناديق الوقفية:

يمكن توضيح الدور الذي تلعبه الصناديق الوقفية في التنمية الاجتماعية والعلمية من خلال صندوق الوقف للتنمية العلمية والاجتماعية والذي يهدف إلى:

- رعاية مختلف فئات المجتمع.
- الاهتمام بالأسرة.
- مكافحة الفقر.
- تنمية البحث العلمي.
- نشر الثقافة الإسلامية.

2.2.5 الدور الصحي والبيئي للصناديق الوقفية:

إن الاهتمام بصحة المجتمع شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك قامت الأمانة العامة للأوقاف بإنشاء صندوق مخصص للاهتمام بالجوانب الصحية والبيئية داخل المجتمع الكويتي هو صندوق التنمية الصحية ، ويمكن الوقوف على دور هذا الصندوق في التنمية المستدامة من خلال:

أ. خدمة التنمية الصحية:

من أهم إنجازات الصندوق في هذا المجال ما يلي:

- دعم الوحدة المتنقلة للتوعية بأمراض القلب.
- دعم طباعة بعض الكتب ككتاب دليل الباحث العربي.
- دعم رابطة الكويت للطب، جامعة الكويت لمشروع خصم الكتب لطلبة الطب.
- دعم لجنة التوعية الصحية لأنشطة التوعية الصحية بمنطقة الأحمدي الصحية سنة 2005.
- دعم مشروع الفيلم التعريفي التوعوي، مركز تقويم وتعليم الطفل سنة 2006.
- الاستعانة بالخبرات الطبية والفنية لتدريب الكوادر الوطنية.
- دعم المشاريع والأنشطة والخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة.
- دعم الجهات القائمة على توفير الخدمات الصحية والارتقاء بمستواها. (جعفر، 2014، الصفحات 151- 154)

ISBN: 978-9931-9684-0-5

ب. خدمة التنمية البيئية:

لقد حرصت الأمانة العامة للأوقاف على حماية البيئة وعدم تلويثها، لذلك كان من بين اختصاصات صندوق التنمية الصحية الاهتمام بتنمية البيئة من خلال:

- المساهمة في مشاريع المحافظة على البيئة وتنميتها.
- المشاركة في تدريب الكوادر الوطنية العاملة في مجال البيئة.
- المساهمة في مشاريع إعادة تأهيل البيئة.
- المساهمة في تنفيذ المشاريع المرتبطة لمكافحة تلوث البيئة.
- نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع في القطاعات المختلفة والعمل على مساهمتهم الفعالة في أنشطة حماية البيئة والحفاظ عليها وترشيد الاستهلاك للموارد الطبيعية. (علام و العمري، 2018، صفحة 118)

6. الخاتمة:

لقد أرست الشريعة الإسلامية قواعد لبناء نظام مالي إسلامي منضبط يهتم بكل المقومات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم خصائص هذا النظام الإسلامي التي تجعله قابلا للتطور، ومتكيفا مع المناخ الجديد والمتجدد في العلاقات المالية في كيفية تنظيم وتسيير الأموال وذلك عن طريق الوقف الذي يسعى إلى تحقيق التكافل والتضامن بين مختلف طبقات المجتمع، بتوفير موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تطوير الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة، وهو ما يعتبر مضمون وجوهر التنمية المستدامة، وبذلك فإن الوقف يسهم بشكل فعال في التنمية المستدامة من خلال الصناديق الوقفية والتي أكدت نجاحها في كل من تجربتي ماليزيا والكويت.

1.6. النتائج:

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص أهم النتائج التالية:

- تظهر العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة من خلال أثر الوقف على مختلف أبعاد التنمية المستدامة سواء الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية.
- تعد الصناديق الوقفية من الأساليب المهمة في إعادة إحياء وتفعيل دور الوقف في التنمية المستدامة، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة أموال الوقف والمحافظة عليها وتنميتها من أجل دعم مختلف مجالات التنمية المستدامة.
- تعمل الصناديق الوقفية على تمويل مختلف مجالات التنمية المستدامة كالصحة والتعليم وغيرها.
- تقوم فكرة إنشاء الصناديق الوقفية على إشراك جميع فئات المجتمع.
- أثبتت تجربتي الكويت وماليزيا نجاحا في مجال الصناديق الوقفية لدعم التنمية المستدامة من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تعتبر الصناديق الوقفية الإطار الأوسع لممارسة العمل الوقفي.

2.6. التوصيات:

إن مكانة الوقف كنظام قائم على التكافل الاجتماعي يجعل حاجة المجتمع إليه كبيرة، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي يتطلب تفعيل دور الوقف في دعم التنمية المستدامة من خلال اقتراح ما يلي:

ISBN 978-9931-9684-0-5

- العمل على تكوين إطارات فاعلة مدربة قادرة على تسيير الصناديق الوقفية أحسن تسيير في جوانبه المحاسبية والإدارية والقانونية، وإحاطة هذا العمل بمجموعة من الباحثين والخبراء وعلماء الشريعة ورجال المال والاقتصاد حتى يكونوا سندا وقوة لهذه السنة القائمة.

- الدعوة إلى الاحتكاك بأصحاب الخبرة من اقتصاديين وقانونيين وعلماء في الشريعة، ليضمن الحد الأدنى من الرقابة والتنظيم وانتقال الخبرات.

- ضرورة الاستفادة من تجربتي ماليزيا والكويت في الصناديق الوقفية سواء من حيث استثمار أموال الوقف، أو من حيث مزايا التنويع وإدارة المخاطر، أو من حيث أساليب الإدارة، وذلك من أجل تفعيل أداء الصناديق الوقفية.

- التوسع في إنشاء الصناديق الوقفية حسب احتياجات المجتمع، وتفعيل أغراض الصناديق الوقفية بما يخدم التنمية المستدامة.

- القيام بأبحاث ودراسات علمية لتطوير عمل الصناديق الوقفية.

- تهيئة الأنظمة والتشريعات اللازمة لإقامة الصناديق الوقفية.

- ضرورة نشر الوعي الوقفي لإحياء سنة الوقف، والدعوة لتطويره وتجديده، وخاصة الصناديق الوقفية لتتناسب مع التطور في الحاضر والمستقبل.

- ضرورة التنسيق بين الصناديق الوقفية وسائر المؤسسات ذات الصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7. المراجع:

- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي،(2011)، الادخار مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية) ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري،دبي، الإمارات.

- أحمد بن عبد العزيز الحداد،(2014)، من فقه الوقف ،ط 02، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات.

3. بن علية بن عيسى، ابراهيم عباسي، (2018)، الصناديق الوقفية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد 03، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر

- جمال بوثلجة، حسن بن النية، (2015)، الصناديق الوقفية كآلية لتنمية واستثمار الوقف، مقترح للتطبيق في الدول العربية ، الملتقى الدولي حول الاستثمار الوقفي واقع وتحديات، جامعة سكيدة، الجزائر.

- جمال معروف العزاوي فلاح، (2016)، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، دار دجلة للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

- حسن رحيم، ميلود زنكري، (2013)، التمويل الريفي الأصغر أي دور الصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغربي، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية،صفاقس، تونس.

- سمية جعفر، (2014)، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، مذكرة ماجيستير ، جامعة سطيف 1، الجزائر.

- صالح مفتاح، حفيظة خضراوي، (2015)، الصناديق الوقفية ودورها في تفعيل استثمار أموال الوقف، الملتقى الدولي حول الاستثمار الوقفي واقع وتحديات، جامعة سكيكدة، الجزائر.

- عثمان علام، عمرو العمري،(2018)، النظام الوقفي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 01، جامعة جيجل، الجزائر.

- محسن ميلاد الترهوني، (2008)، السياحة البيئية والتنمية المستدامة ، دراسة نموذج المجتمع الليبي ، دار الحرم للتراث، القاهرة، مصر.

- محمد أحمد الأفندي، (2019)، مقدمة في اقتصاد الوقف الاسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

- محمد لخضاري، و إيمان بن حبيبة، (2019)، الصناديق الوقفية كآلية من آليات تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية ، المجلد 07، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر.

ISBN: 978-9931-9684-0-5

- مدحت أبو النصر، و ياسمين مدحت محمد، (2017)، التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشراتها ، المجموعة العربية للتدريب والنشر،القاهرة، مصر.
- مصطفى يوسف كافي، (2014)، السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وآفاقها المستقبلية)، دمشق، سوريا، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- منى هرموش،(2010)، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر ، جامعة باتنة، الجزائر.
- موسى سالمي، (2017)، الصناديق الوقفية كآلية لتفعيل الوقف العلمي في الجزائر، الملتقى الوطني حول الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة، جامعة الوادي، الجزائر.

ISBN 978-9931-9684-0-5